رسالة الشيخ الفضالي (ت ١٢٣٦ هـ)
في إعراب (لا إله إلا اللّه)
دراسة وتحقيق

د. هاشم محمد طياوي
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

المقدمة
بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ، الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لا تأخذه سنة ولا نوم ، والصلاة والسلام على من أرسله الله بالدين القويم ، وتوحيد الإله ، فبلّغ رسالة ربه ، ولم تأخذه لومة لائم في الله ، وعلى آله الحائزين على قصب السبق في مضمار العرفان ، وأصحابه الذائدين عن دين الله كل ذي بغي وطغيان .

أما بعد :

فإن أهم ما يشتغل به العاقل اللبيب أن يسعى إلى ما ينقذ فيه مهجته من الخلود في النار ، وليس ذلك إلا بإتقان عقائد التوحيد الذي قرره أئمة أهل السنة والجماعة العارفون الأبرار ، فحاجة العباد إلى معرفة التوحيد ، وفهم مقاصد (لا إله إلا الله) فوق كل حاجة وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة ، لذا كان التوحيد أول دعوة الرسل ، وأول منازل الطريق ، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عـــز وجـــل ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ (الأعراف: ٥٩).

وقال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم):(أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الله، وأن محمداً رسولُ الله)[١] .

---

(١) صحيح ، أخرجه البخاري في كتابة (الإيمان) حديث ٢٥ ، مسلم في كتاب الإيمان ، حديث ٢٢ عن ابن عمر.

فالتوحيد أول ما يدخلُ في الإسلام وآخر ما يخرج به من الدنيا ، ومن هنا انصب اهتمام العلماء قديماً وحديثاً على كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ، فأفردوها بالتأليف في بيان معناها وفي إعرابها ، فألفوا كثيراً من الرسائل، ومن هذه الرسائل :

– رسالة في إعراب لا إله إلا الله ، لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) حققها الدكتور حسن موسى الشاعر .

– رسالة في إعراب لا إله إلا الله ، للزركشي (ت ٧٩٤هـ) مطبوعة .

– رسالة في إعراب لا إله إلا الله ، وتسمى التجريد في إعراب كلمة التوحيد لعلي بن سلطان القاري (ت١٠١٤هـ) ، قدم لها وضبط نصها الشيخ مشهور حسن سلمان ، وطبعت في دار عمار في عام ١٩٩١م .

– أنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله ، لإبراهيم بن حسن الكوراني (ت١١٠١هـ) .

– العقد الوحيد في تحقيق كلمة التوحيد ، لمؤلف مجهول ، كُتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً (مخطوطة) .

ومن بين هذه الرسائل في كلمة التوحيد رسالة الفضالي المتوفى سنة (١٢٣٦هـ) في إعراب لا إله إلا الله التي أقوم بتحقيقها ، فقد وجدتها في موقع مخطوطات المكتبة الأزهرية ، على شبكة الانترنيت ، وقمت بتصويرها ، و اطلعت عليها ، وقرأتها مرات عدة ، فرأيتها تشتمل على فوائد جمة ، وتنبيهات قيمة ، وتحليلات عميقة لم أجدها في غيرها من المصنفات ، وهذا ما دعاني إلى الاهتمام بها ، وتحقيقها ، على الرغم من كونها نسخة فريدة ، وإن هذه الرسالة لجدير بالقارئ أن يطّلع عليها ليدركَ معنى هذه الكلمة الطيبة وإعرابها ، كما رآها وفهمها سلفنا الصالح.

وجاء عملي في هذا الكتاب على قسمين :

القسم الأول : الدراسة

واشتمل على مبحثين :

خُصص المبحث الأول : منها للتعريف بالمُؤلِّف فعرّفنا باسمه، و لقبه، و نسبه ، ومؤلفاته، ووفاته.

وكان المبحث الثاني : للتعريف بالمؤلَّف ، فتحدثنا فيه عن عنوان الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها ، وموضوعها ، ووصف النسخة الخطية ، ثم ختمنا المبحث بصورٍ من المخطوطة .

أما القسم الثاني : فخُصص لتحقيق النص على وفق قواعد التحقيق العلمي المتعارف عليها.

والله أسأل أن يوفقنا ويثبتنا على كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) التي بها ننجو من النار، وأن يسدد خطانا ، ويهدينا سواء السبيل ، والحمد لله رب العالمين .

المحقق

د. هاشم محمد طياوي

القسم الأول : الدراسة

المبحث الأول

المؤلِّف

أولاً : حياته (اسمه ولقبه ، و تلاميذه ، ومؤلفاته ، وولادته ووفاته):

- **اسمه ولقبه :**

هو محمد بن شافع[١] المصري الشافعي المعروف بالفضالي[٢] ، فقيه من أهل مصر[٣] ، أشعري العقيدة[٤] .

- **تلاميذه :**

أخذ عنه وقرأ عليه جمع من العلماء الأفاضل ، منهم :

١- إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (١١٩٨هـ-١٢٧٧هـ) ، له تصانيف منها : تحفة المُريد على جوهرة التوحيد[٥]وحاشية على رسالة الفضالي (لا إله إلا الله)[٦] .

٢- الشيخ رفاعة بن بدوي بن علي بن محمد بن علي بن رافع الطهطاوي[٧] (١٢٩هـ) من تصانيفه : أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بني إسماعيل[٨].

---

(١) ينظر : الأعلام للزركلي ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ١٢٧/١١ .

(٢) ينظر : هدية العارفين ، لإسماعيل بن محمد البغدادي ٣٦٠/٢ ، والأعلام ١٥٥/٦ .

(٣) ينظر : الأعلام ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٢٧/١١ .

(٤) ينظر : اكتفاء القنوع بما مطبوع ، لإدوارد فانديك ١٧٠ .

(٥) ينظر : معجم المؤلفين ٨٤/١ ؛ واكتفاء القنوع ٤٩٣ .

(٦) ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف بن إليان ، ١٤٥٤/٢ ، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، لعبد الرزاق بن حسن الميداني الدمشقي ٩/١ .

(٧) معجم المطبوعات العربية والمعربة ٩٤٢/٢ .

(٨) ينظر : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لمصطفى بن عبد الله ١٤٣/٣ .

- **مؤلفاته :**

للشيخ الفضالي(رحمه الله)مؤلفات يكشف فيها عن عقيدته الأشعرية ،ومن هذه المؤلفات :

١-رسالة في إعراب (لا إله إلا الله)[١] ، وهي الرسالة التي أقوم بتحقيقها.

٢- كفاية العوام في ما يجب عليهم من علم الكلام[٢] ، مطبوع[٣] .

- **ولادته ووفاته :**

سكتت المصادر التي ترجمت للشيخ عن سنة ولادته ومكانها ، واكتفت بذكر تاريخ وفاته ، فكان – رحمه الله – قد توفي في مصر سنة (١٢٣٦هـ-١٨٢٠م)[٤].

المبحث الثاني

الرسالة ، دراسة ووصف

أولاً : دراسة حول الرسالة (عنوان الرسالة ونسبتها ، موضوع الرسالة) :

- عنوان الرسالة ونسبتها :

ذُكِرَ عنوان الرسالة في صفحة العنوان في المخطوطة كالآتي : ((هذه رسالة الشيخ الفضالي في إعراب لا إله إلا الله))[٥]، وأعاد العبارة نفسها في الصفحة الأولى من المخطوط ، وأشار في مقدمة الرسالة إلى هذا العنوان بقوله ((الحمد لله الذي جعل كلمة التوحيد علامة على الإيمان))[٦].

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الأعلام ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ٦٠/١٠ ، ١٢٧/١١ .

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤٥٤/٢ .

(٤) الأعلام ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٢٧/١١ .

(٥) ينظر : صفحة العنوان في المخطوط .

(٦) ينظر : رسالة الفضالي ١ظ .

أما نسبة هذه الرسالة إلى الفضالي فكانت واضحة على صفحة العنوان، فدُوِّن على صفحة العنوان عبارة:((هذه رسالة الشيخ الفضالي في إعراب لا إله إلا الله))، وكذا في الورقة الأولى من المخطوطة ،ومما يؤكد صحة نسبة هذه الرسالة إلى الفضالي فضلاً عمّا جاء في المخطوطة، أمور منها :

١- إن لتلميذه إبراهيم الباجوري حاشية على هذه الرسالة ، ذَكر في مقدمتها ما يثبت ذلك ، فقال: ((فيقول العبد الفقير إبراهيم الباجوري ، المتصف بالذل والتقصير – غفر له العليم الخبير – قد خطر ببالي أن أكتب بعض كلمات لطيفة على رسالة الشيخ محمد الفضالي في الكلمة الشريفة ...))[١] ، وقد اطلعت على هذه الحاشية فوجدتها شرحاً لهذه الرسالة ، واعتمدتها مصدراً من مصادر التحقيق ، وقد طبعت في مطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠١هـ (طبعة حجرية) وقد ذُكرت في مؤلفات الشيخ إبراهيم الباجوري بعنوان (وحاشية على رسالة شيخه الفضالي في لا إله إلا الله)[٢].

٢- إنها ذُكرت في معجم المطبوعات العربية والمعربة منسوبة إلى الشيخ محمد الفضالي[٣]، وقد أشار إلى حاشية إبراهيم الباجوري على هذه الرسالة بقوله : ((انظر حاشية إبراهيم الباجوري على الرسالة المذكورة))[٤] .

وهذا ما يدعونا إلى الاطمئنان على صحة نسبة هذه الرسالة إلى الشيخ الفضالي .

و الحمدلله رب العالمين .

---

(١) حاشية الباجوري على رسالة الفضالي ١ .

(٢) ينظر : حلية البشر ٩/١ .

(٣) ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة /١٤٥٤ .

(٤) المصدر نفسه .

- **موضوع الرسالة :**

هذه رسالة قيمة ، تكتسب قيمتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه ، وهو إعراب كلمة التوحيد (لا إلـه إلا الله) ، فضـلاً عـن اهتمـام مؤلفهـا ببيـان معنـى هـذه الكلمـة عنـد الأصـوليين ، وأهـل الكلام وعند النحويين ، فقد اهتم النحويون بإعراب هذا التركيب ، إذ كانت لهم آراء في إعراب لفظ الجلالة – الله – الواقع بعد (إلا) في الاستثناء المنفي .

فذكر الشيخ –رحمه الله– إعراب الجمهور لهذه الكلمة الشريفة ، ورجّح أن يكون الاستثناء فيها متصلاً ، وقد فصّل – رحمه الله – في هذا الباب كثيراً ، مع المناقشة والاستدلال والترجيح ، وقد ربط بين الإعراب والمعنى ، إذ لا يُفهم النحو إلاّ من خلال المعنى ، لذا ذكر تنبيهات أورد فيها بعض مصطلحات أهل الكلام ، ووضحها وفسّرها ، كاشفاً في تفسيراته عن عقيدته الأشعرية ، وذلك في تقدير الخبر ، أي خبر (لا) النافية للجنس ، فضلاً عن تقدير الأصوليين للخبر في هذا الموضع، فقُدّر عند النحويين بـ (موجود) ، وعند أهل الكلام بـ (ممكن)، وعند الأصوليين بـ (معبود بحق) .

وتناول الشيخ في رسالته لفظ الجلالة (الله) من حيث كونه علماً شخصياً ، أو علماً بالغلبة التقديرية ، مستعيناً بأقوال البيضاوي في تفسيره ، وردود الملوي على البيضاوي ، وردود الشيخ محمد الأمير على الملوي .

ثم ختم الرسالة بخاتمة لخص فيها موضوع الرسالة الأساس ، وقد أشار إلى أن بعض النحويين يرى أن يكون الاستثناء في هذا التركيب مفرغاً ، ولكنه ردّ هذا الرأي .

ثانياً : وصف المخطوطة (نسخة المخطوطة ، عملي في التحقيق ، صور من المخطوطة) :

- **وصف المخطوطة :**

لقد كان بين يدي وأنا أقوم بتحقيق هذه الرسالة ، نسخة واحدة من هذه المخطوطة وتوجد هذه النسخة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٣٣٩ ٣١٦٦) ، وهي نسخة وحيدة عدد أوراقها (١٤) ورقة ، وفي كل صفحة أحد عشر سطراً ، ويتألف كلُّ سطر من أربع إلى سبع كلمات ، وهي

كاملة وكُتبت بخط واضح وجميل ، وبالمدادين الأسود ، والأحمر ، فما كُتب بالأحمر فبعض الكلمات ، وباقي الشرح كُتب بالمداد الأسود ، والمخطوطة خالية من التصحيف والتحريف إلا ما ندر، كُتب عليها في الصفحة الأولى اسمها ومؤلفها ، وختمها بخاتمةٍ لخّص فيها موضوع الرسالة، ولم يُذكر فيها اسمُ الناسخِ ، ولا سَنَةُ النسخِ ، على خلاف ما هو معروف ومتداول في عرف النُّساخِ .

- عملي في التحقيق :

من المعلوم أن الغاية في تحقيق النص، هو إظهاره على حقيقته وإخراجه بصورة أقرب ما تكون إلى الأصل الذي كتبه المؤلف ، ولما كان مثل هكذا عمل يتطلب جهداً وصبراً كون التحقيق عملاً دقيقاً جداً ، فقد التزمتُ عدداً من القواعد والأسس في تحقيق هذا النص ، ويمكن وصف عملي بما يأتي:

١- كتبت النص ودققته بما يوافق قواعد الإملاء الحديث ، وقسّمته إلى فقرات تبعاً لما يقتضيه كلام المؤلف وتمام المعنى .

٢- أورد المؤلف بعض المختصرات ، فقمتُ بكتابة الكلمة التي يدل عليها المختصر ، ولم أُشر إلى ذلك في الهامش ، مثل : أ هـ = انتهى ، و ح = حينئذ .

٣- عزوت أقوال العلماء التي ذكرها المؤلف إلى مصادرها ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وعلّقت عليها بما يوضّح مقاصد هذه الرسالة ، من شرح الغامض أو تعليق على مسألة من المسائل بإيراد أقوال العلماء فيها .

٤- ترجمتُ للأعلام الواردة فيها ، ترجمة مختصرة .

٥- اثبتُ أرقام المخطوطة في داخل النص بين خطين مائلين مع رمز يدل على الوجه ، أو الظهر ، هكذا ، /١ظ/ ، /٢و/ .

- صور من المخطوطة

صفحة العنوان

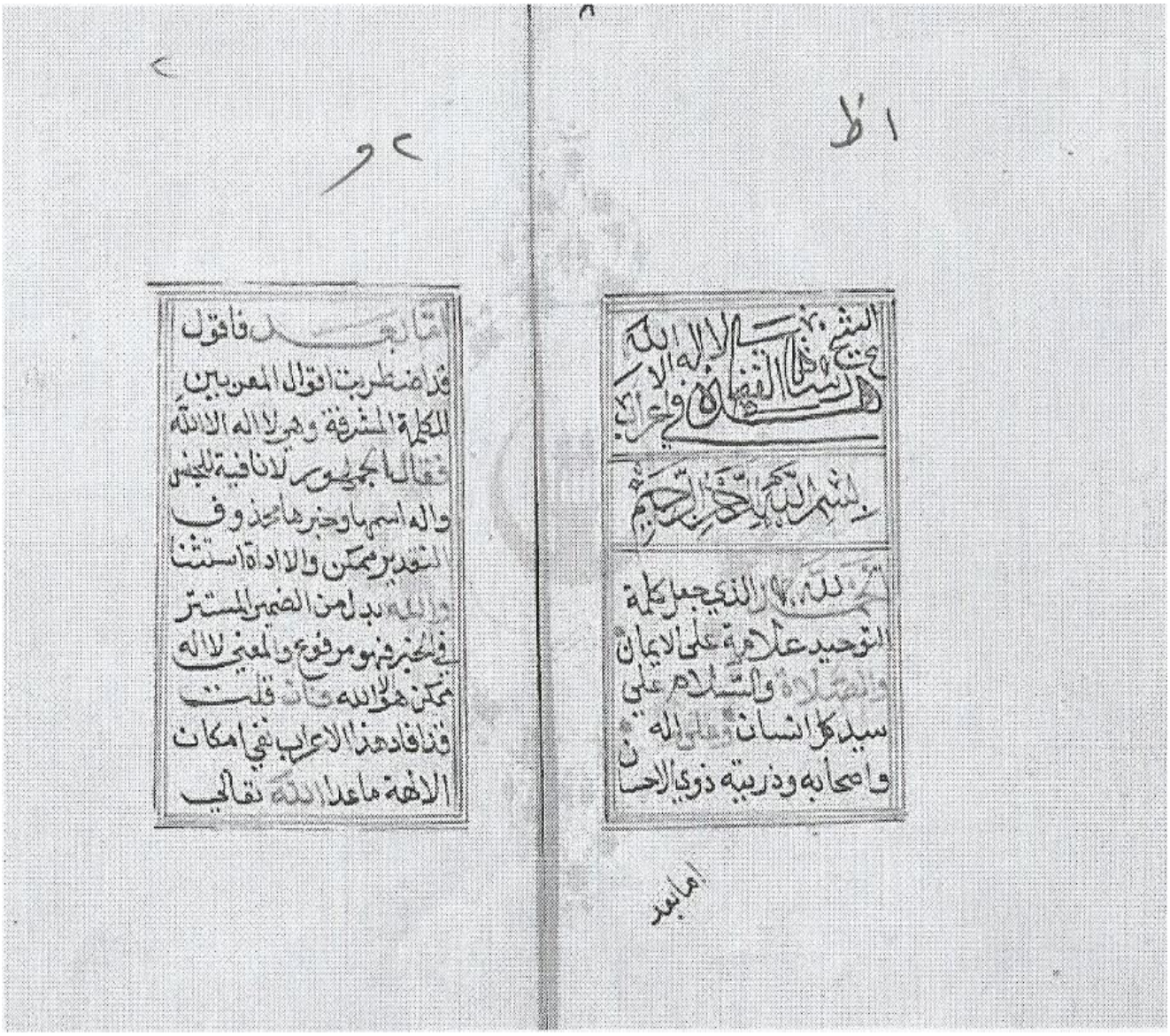

الورقة الأولى من المخطوطة

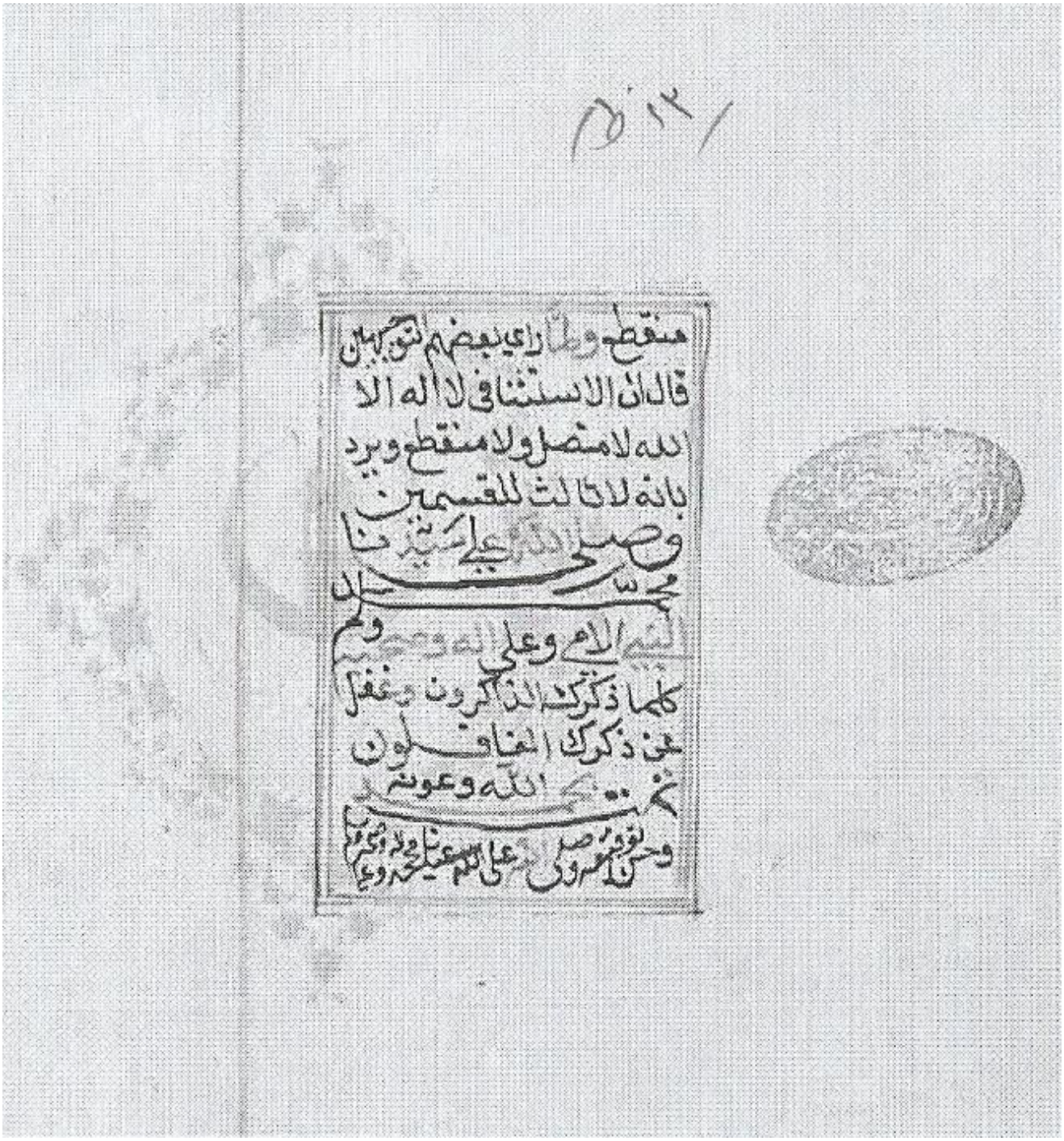

الصفحة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني
النـــص المحـــقق

/١ظ/ هذه رسالة الشيخ الفضالي في إعراب (لا إله إلا الله) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل كلمة التوحيد علامة على الإيمان ، والصلاة والسلام على سيّد كلِّ إنسان ، وعلى آله وأصحابه وذريته ذوي الإحسان / ٢و / .

أما بعـــد :

فأقول : قد اضطربت أقوال المعربين للكلمة المشرفة ، وهي : (لا إلـهَ إلاّ اللهُ) فقال الجمهور: لا : نافية للجنس ، وإله : اسمها [١] ، وخبرها محذوف ، التقدير : ممكن ، و (إلاّ) أداة استثناء ، واللهُ : بدل من الضمير المستتر في الخبر ، فهو مرفوع[٢]، والمعنى : لا إله ممكن هو إلاّ الله[٣] .

فإن قلت قد أفاد هذا الأعراب نفي إمكان الآلهة ما عدا الله تعالى ، /٢ظ/ ولم يُفد أنّ الله موجودٌ ، إذ التقدير : لا إلـه ممكن إلا اللهُ ، فهو ممكنٌ ولا يلزم ذلك أنهُ موجودٌ[٤] ، قلت : المقصودُ بالكلمة المشرفة نفي إمكان ما عدا الله ، لا إفادة أنه تعالى موجودٌ ،

---

(١) مبني على الفتح في محل نصب ، لأنه مفرد . ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ٢٥٤/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٩/٢ .

(٢) ينظر : الاستغناء في الاستثناء للقرافي ٣٠٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٠٧/١ ، قال ابن هشام في رسالته : إعراب لا إله إلا الله ١٥ : ((وهذا لا كلفة فيه ، واختاره بعض المتأخرين)) .وذكر الأزهري أن هذا الإعراب هو المختار عند أبي حيان ، ينظر : شرح التصريح ٣٥١/١ وقد رجّح هذا الرأي ، أي : القول بالبدل من الضمير المستتر في الخبر المقدم ناظر الجيش لوجهين :

الأول : الضمير المستتر في الخبر أقرب إلى البدل من المبتدأ، والإبدال من الأقرب أولى من الإبدال من الأبعد .

الوجه **الثاني** : الإبدال من الضمير إتباع باعتبار اللفظ ، وهذا أولى من الإتباع باعتبار المحل ، ينظر : شرح التسهيل ، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٤٢٨/٣ .

(٣) ينظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين ٢٢٥ ، قال العلامة الأمير في حاشيته على شرح الشيخ عبد السلام على الجوهرة ٤: ((خبر (لا) من الإمكان العام اهتماماً بنفي إمكان الشريك ووجود المستثنى معلوم ، فلا يُقّدر موجود)) .

(٤) ينظر : حاشية الشهاب الملوي على تفسير البيضاوي ٥٩/١ ، وروح المعاني للآلوسي ٨٣/٣٢-٨٤ .

إذ لم ينازع أحدٌ في وجوده تعالى ، وبهذا يُعلمُ أنّ تقدير ممكن أولى من تقدير موجود[١] ، لأنه عليه لا يستفاد نفي إمكان غير الله تعالى ، لأن المعنى حينئذ : لا إله موجود إلا الله ، ولا يلزم من /٣و/ عدم وجوده عدم إمكانه الذي هو المقصود[٢] .

ويصحُّ أنْ يكونَ اللفّظُ الشريف منصوباً على الاستثناء[٣] والأرجحُ أن يكون الاستثناءُ متصلاً[٤] ؛ لأنَّ المستثنى منه لفظ (إله) ، ومعناه : المعبود بحقٍ[٥] ؛ وهو عامٌ يشمل المستثنى وغيره[٦] ، وإن كان وجودُ غيرهِ مستحيلاً ، والمعنى : لا معبود بحق في الواقع إلاّ الله تعالى[٧] ، وأورد على جعله متصلاً في الاستثناء /٣ظ/ أنّ الاتصال يلزم عليه أن يكون المستثنى منه جنساً،

---

(١) لأن هذا التقدير يجعل الكلمة المشرفة قاصرة على نفي وجود غير الله ، ولا تفيد نفي إمكان ذلك الغير ، ينظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين ٢٢٥ . وذهب الفخر الرازي إلى عدم التقدير ، لأنك إذا قدرت موجود مثلاً كان نفياً لوجوده غيره ، وعند عدم التقدير يكون نفياً لماهيته ، ونفي الماهية أقوى في التوحيد ، ولخلوصه من الإشكالات الواردة على التقادير، ينظر : التفسير الكبير ٢٦٦/٢ . وذكر القرافي في كتابه الاستغناء في الاستثناء ٣٠٨ ((أن الإمام الرازي يقول في تصانيفه في هذا الموضع : لا يجوز أن يكون الخبر قولنا : في الوجود لأن مفهوم ذلك أنّ في العدم في مادة الإمكان معبوداً باستحقاق ، وذلك كفر، بل يكون الخبر ، قولنا في نفس الأمر ، ولا نقول في الوجود ، ثم علّق عليه بقوله : والذي قاله الإمام الرازي متجه ، ولا ينبغي أن يُخصص الوجود بالنفي ، بل يُعمم في نفس الأمر، وبهذه الطريقة تعين لنا أن نقول : لا معبود باستحقاق، فإن نفي المعبود مطلقاً ليس بصادق ، فإن المعبودات واقعة كثيراً من الشجر والحجر والكواكب وغير ذلك، فلا يَصْدُقُ الإخبار عن النفي إلاّ إذا قُيّد بالاستحقاق ، فلا ينبغي أن نهمل هذه الدقائق ، فإنها متعينة الاعتبار شرعاً وعقلاً ولغة)) .

(٢) قال الشهاب الملوي في حاشيته ٥٩/١ : ((فإن قلت إن الخبر موجود لم يفد نفي إلهٍ آخر ، وإن قُدّر ممكن لم يلزم منه وجود المستثنى ، بل إمكانه ، قلت أجابوا عنه ، بأن يقدر موجود ، ولا يلزم أن يُفهم من هذه الكلمة نفي الإمكان لإله آخر ، فإنها لَردٌ على المشركين في إثبات الشركاء ، قيل : ويمكن أن يُستنبط منها نفي إمكان آله آخر على تقدير موجود أيضا ، لأن المراد بالإله المعبود بحق ؛ والكلمة إن دلت على نفي معبود بالحق غيره تعالى دلت على نفي إمكانه ؛ إذ لو كان معبود بحق غيره تعالى ممكنا كان موجوداً ...)) .

(٣) ينظر : المقرب لابن عصفور ١٨٥-١٨٦ ، والاستغناء في الاستثناء ٣٠٧ . قال أبو حيان في البحر المحيط ٦٣٧/١ : ((والنصب جائز ، ولا نعلم في ذلك خلافاً)). وذكر السيوطي بأن النصب جائز ، ومنعه الجرمي ، وحُجته في المنع أنه لم يتم الكلام فكأنك قلت : الله إله : ينظر : همع الهوامع ٤٧٠/١.

(٤) ينظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين ٢٤٠ ، وحاشية الأمير ٤ .

(٥) ينظر : حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي ٥٠/١ ، وحاشية الشهاب ٥٩/١ ، وقد ذكر الزمخشري أن الإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس ، اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل ، ثم غلبة على المعبود بحق ، يعني أن الإله المحلى باللام قبل أن يبلغ استعماله في فرد معين من أفراد جنسه ، وأما إله المنكّر ، فإنه اسم جنس يقع على كل معبود ، ينظر : الكشاف ٤٩/١ .

(٦) ينظر : حاشية الأمير ٤. قال الدسوقي في حاشيتهِ على أم البراهين ٢٤٠ :((الاستثناء في الكلمة المشرفة متصل ؛ لأن المستثنى بعض ما تناوله مفهوم المستثنى منه ، وهو إله ، لكن المفهوم لا بحسب الوضع ، بل بحسب المقام ، وهو الواجب الوجود المستحق بجميع المحامد)) .

(٧) ينظر : شرح أم البراهين للسنوسي ٣٨ ظ ، والرسالة الكبرى في البسملة للصبان ٨٢ .

لقولهم في ضابط الاستثناء المتصل ، أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه[١] والجنسية هنا مستحيلة ؛ لاقتضائها التركيب في الإله ، لأن كل شيء له جنس كان مركباً من جنسه ومن شيء آخر ، والتركيب على الله محال ، مثلاً : الإنسان له جنس وهو حيوان ، فهو مركب منه ومن شيء آخر ، وهو ناطق ، وأجيب بإمكانه ، إنما يلزم لو أُريد بالجنس الجنس /٤و/ المنطقي[٢] كما مُثّل[٣] ، وليس مراداً ، بل المراد الجنس اللغوي ، وهو مطلق مفهوم كلي[٤] ، ولا شك أنّ إله إله بمعنى : المعبود بحق كذلك[٥].

وأورد أيضاً أنهُ يجب أن ينوي المستثني خروج المستثنى منه ، وإلاّ ناقض آخر الكلام أوله، مثلاً لو قيل هنا : إنّ النفي متوجه على جميع أفراد الإله حتى المستثنى كان الكلام باعتبار أوله مقتضياً لنفي المستثنى ، وقد /٤ظ/ أُثبت في آخره ولا شك انه تناقض[٦] ، وإن لم يدخل المستثنى في المستثنى منه ، وهو هنا غير داخل ، فكيف يحكم بأنه متصل[٧] .

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ١٤٣٣/٣ ، والتجريد في إعراب كلمة التوحيد لعلي بن سلطان ٢٠ ، والمستثنى منه في هذه الكلمة الضمير المستتر في الخبر المقدر ، لأنه لو كان المستثنى منه إله لزم استثناء الشيء من نفسه ، ولزم أن لا يحصل توحيدٌ من هذه الكلمة في حال كون معنى الله كمعنى الإله ، وكذا لو كان معنى الإله جزئياً مثل الاسم المعظم . ينظر : حاشية الدسوقي ٢٣٩ .

(٢) الجنس المنطقي : هو المقول ، أي : المخبر به على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فإنه يُخبر بهِ عن الإنسان فيقال : هذا الإنسان ، فيقال : هذا الإنسان حيوان ، وعن الفرس فُيقال : هذه الفرس حيوان ، أو غير ذلك . ينظر : حاشية الباجوري على هذه الرسالة ١٥ .

(٣) أي : كالحيوان في المثال المتقدم ، فإنه جنس منطقي ، ولا شك أن إله المعبود بحق جنس لُغوي .

(٤) ينظر : حاشية العلامة الأمير ٥ .

(٥) فيقتضي هذا الكلام أن الله له جنس لغوي ، وهو مفهوم إله ، وإنه لا يمتنع ذلك ولا يقتضي التركيب ، ينظر : حاشية الباجوري ١٦ .

(٦) ينظر : حاشية العلامة الأمير ٥. قال الدسوقي في حاشية على أم البراهين ٢٤٠ : ((واعلم أن التناقض إنما يلزم على قول من يرى إن الاستثناء من النفي إيجاب ، أما على قول من يرى أن ما بعد إلاّ مسكوتٌ عنه فلا يلزم عليه التناقض)) .

(٧) يحكم بأنه متصل ، لأن المستثنى بعض ما تناوله مفهوم المستثنى منه، وهو إله ، لكن المفهوم لا بحسب الوضع ، بل بحسب بحسب المقام ، وهو الواجب المستحق لجميع المحامد ، ينظر : المصدر : نفسه ٢٤٠ .

وأُجيب : بأن المنصوص عليه أن المستثنى منه عام مخصوص ، وهو ما كان العموم فيه مراداً تناولاً لا حكماً[١] ، أي : أن اللفظ باقٍ على عمومه وشموله للمستثنى ، والحكم منصّبٌ / ٥و/ على غير المستثنى[٢] ، فالمعنى هنا : انتفت الإلوهية عن غير هذا الفرد من هذا المفهوم الكلي[٣] .

فباعتبار كون اللفظ شاملاً للمستثنى ، وغيره كان الاستثناء متصلاً ، وباعتبار كون الحكم منصّباً على غير المستثنى لم يناقض آخرُ الكلامِ أولهُ[٤] .

ومعنى كون المستثنى خارجاً من المستثنى منه باعتبار الحكم ملاحظة خروجهِ أولاً قبل الحكم على المستثنى منهُ /٥ظ/ ، ولا يصير لفظ المستثنى منه بهذه الملاحظة غير شامل للمستثنى حتى يكونَ الاستثناءُ منقطعاً ، ولا يناقضُ آخرُ الكلامِ أولهُ ، إلاّ إذا كان الحكمُ على جميع أفراد المستثنى منهُ ، ثم يخرج المستثنى عن هذا الحكم[٥] .

فإن قلت : يُردُّ على قولهم : إنَّ المستثنى خارج من المستثنى منه حكماً ، قولهم: إنّ (لا إله إلا الله) من عموم السّلب /٦و/ ، أي : شمول النفي إلا إذا كان المستثنى محكوماً عليه بالنفي ، لأجل أن يكون السّلب عاماً .

---

(١) فصحّ الاتصال ودخول المستثنى في الحكم ، ولو أُريد به الخصوص لبطلا حكماً ، ولنا في آخر الكلام أدلةٌ . ينظر : حاشية العلامة الأمير ٥ .

(٢) ينظر : شرح السنوسي على أم البراهين ٣٨ظ ، والعقد الوحيد في تحقيق كلمة التوحيد لمجهول ١ظ .

(٣) ينظر : العقد الوحيد ٢و ، قال السنوسي في شرحه على أم البراهين ٣٨و : ((أما معنى هذا الكلمة فلا شك أنها محتوية على نفي وإثبات ،فالمنفي كل فرد من أفراد حقيقة الإلهة إلا الله مولانا ،والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد ،وهو مولانا ...)) .

(٤) ينظر : حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين ٢٣٧ ، والعقد الوحيد ٢و ، قال الباجوري في حاشيته على هذه الرسالة ١٧: ((والواقع ليس كذلك بل الحكم على غير المستثنى ، فبالنظر لتناول المستثنى منه لمستثنى في مفهوم اللفظ صحّ الاتصال ، وبالنظرِ لكون الحكم على غير المستثنى انتفى التناقض ، ولو اعتبر هذا التناقض لما صح استثناءُ متصلٍ أبدا ، لأنه يأتي فيه ذلك ، فدفعه بما تقدم أولى من القول بانقطاع الاستثناء)).

(٥) ينظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، والعقد الوحيد ٢و .

قلت : مراد من قال بعموم السّلب فيها عمومه وشموله لغير المستثنى ، أي : أنَّ النفي شامل لكل فرد[١] غير المستثنى ، أو يقال في الجواب : إنها من عموم السّلب لولا الاستثناء هذا[٢] .

وقال بعضهم : إنها من سلب العموم ونفي الشمول ، ومراده إنَّ السّلب انتقض بـ(إلاّ) أي : بعد /٦ظ/ إن كان النفي عاماً سلبته إلاّ ، وليس مراده سلب العموم المصطلح عليه[٣] ؛ لأنه لا يصح هنا[٤] .

تنبيهات

الأول : الإمكان : يُطلق على عدم الامتناع ، وهو المراد هنا ، فمعنى الله غير ممكن غير ممتنع وجوده ، وهذا وإن صدق بالجواز إلاّ أنّ المراد به الوجوب ، وبهذا المعنى يصحُّ أن يقال : زيد ممكن ، أي غير ممتنع وجوده . ويطلقُ الإمكان عند المناطقة على سلب الضرورة [٥] أيْ : /٧و/ الوجوب عن الطّرف المخالف للمنطوق به ، مثلاً : الله موجود بالإمكان العام ، فالطَرف المرافق للمنطوق به ثبوت الوجود ، ولا تسلط للإمكان عليه ، والطَّرف المخالف عدم الوجود وهو مُنْصَبْ الإمكان ، فالمعنى حينئذ عدم وجوده تعالى ليس بواجب ، فيصدق بالجائز والمستحيل والواقع انه مستحيل ، وهذا يُسمى : الإمكان العام[٦].

---

(١) (فرد) : مكررة في الخطوط .

(٢) ينظر : حاشية العلامة الأمير ٥ .

(٣) قال العلامة الأمير في حاشيته ٥ : ((ويصح أنها من سلب العموم تسمحاً ، لأن الاستثناء سلب عموم ، السلب للآلهة بإثبات الثابت بنفسه تبارك وتعالى ، وإن لم يكن هذا هو سلب العموم المتعارف فليُتأمل)) .

(٤) لأن ضابط سلب العموم المصطلح عليه أن تتقدم أداة النفي على أداة العموم ، فيكون السّلب المستفاد من أداة النفي متوجهاً على أداة العموم ، وليس هنا كذلك ؛ لأن المراد أنه انتفى بعد أن كان عاماً بحسب الظاهر فسلبته (إلاّ) كما ذكره الشيخ ، ينظر : حاشية الباجوري ، ٢٠ .

(٥) بمعنى سلب ضرورة الوجود ، فيقابل الوجوب ، ويعمُّ الإمكان الخاص ، والامتناع فيصدق على الممتنع إنه ممكن العدمِ ، وقد يؤخذ بمعنى سلب ضرورة العدم ، فيقابل ويعمُّ الإمكان الخاص ، والوجوب ، فيصدق على الواجب ، أنه ممكن الوجود ، وهذا هو الموافق للغة والعُرف ، ولهذا سُمي بالإمكان العام ، لأن العامة تفهم منه نفي الامتناع . ينظر : شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني ٢٦٨/١ .

(٦) ينظر : العقد الوحيد ٤ ظ .

ويطلق الإمكان /٧ظ/ أيضا على سلب الضرورة عن الطرفين معاً الموافق للمنطوق والمخالف له، ويسمى هذا بالإمكان الخاص[١] ، مثلاً : إذا قلت : زيدٌ موجود بالإمكان الخاص كان المعنى : وجوده ليس بواجب وعدمه ليس بواجب ولا يَصحُّ كلاً من المعنيين هنا ؛ لأنَّ الإمكان بقسميه وصف للنسبة في القضية فلا بد أن يكون لفظ الإمكان غير المحمول ، فلا يقال : إذا كان المعنى لا إله ممكن /٨و/ إلاّ الله ، فإنه ممكن إن ممكناً وقع محمولاً هنا لا وصفاً للنسبة ، وأين النسبة التي هي وصفها لمّا علمت إن المراد بالإمكان هنا عدم الامتناع[٢] .

الثاني : العلم الشخصي ؛ ما وُضع لمعنى في الخارج غير متناول ما أشبههُ[٣] ، والعلم بالغلبة التحقيقية : لفظ عام غلب على فردٍ بعد الاستعمال فيه وفي غيره بحيث صار لا يُطلق على غير هذا الفرد كالنجم ، فإنه اسم /٨ظ/ للثريا وغيرها وكان يُطلق على فردٍ ثم غلب على الثريا ، فصار إذا قيل : النجم لا يُفهم منه إلا الثريا[٤].

---

(١) أي : ضرورة الوجود ، وضرورة العدم ، وهو الإمكان المقابل للوجوب ، والامتناع بالذات ، ينظر : شرح المقاصد ٢٦٨/١ .

(٢) ينظر : حاشية الباجوري ٢١-٢٢ .

وقد ذكر مؤلف العقد الوحيد فساد هذين المعنيين ، فأما الأول : فلأنه لا يلزم من سلب الضرورة من جانب العدم ثبوت الضرورة في جانب الوجود لله تعالى ، ثم لا يجوز أن تُسلب الضرورة من جانب الوجود أيضاً ليتحقق الإمكان العام ضمن الخاص ، وإن لزم منه ضرورة عدم الشريك ، وهو غير كافٍ في التوحيد ، وأما الثاني ؛ فلأنه لا يلزم من سلب الضرورة عن جانبي الوجود والعدم ثبوت الضرورة في جانب الوجود لله تعالى ، فضلاً عن كونه ممتنع الوجود ، وواجب العزم ، ففساده من وجهين ، كما أنه لا يتحقق التوحيد من كونه موجود ، إذ لا يلزم وجوده كونه واجب الوعود ، ولا كون شريكه ممتنع الوجود ، بل اللازم مع ذلك كون شريكه غير موجود والعام لا يستلزم الخاص ، مع أنّ التوحيد لا يتحقق إلا بالحكمين ، أعني الحكم عليه تعالى ويكون واجب الوجود ، والحكم على الشريك بأنه ممتنع الوجود . ينظر : العقد الوحيد ٤و ، ٤ظ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ١ / ٢٣٢ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ٧.

(٤) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٥/١ ، ٦٠ ،والرسالة الكبرى في البسملة ٨٢ .قال شيخه زاده في حاشيته على تفسير البيضاوي ٥/١ : ((فالإله قبل حذف الهمزة وبعده علم للذات المقدس ، لكنه قبل الحذف أُطلق على غيره تعالى أطلاق النجم على الثريا، وبعده لم يُطلق على غيره أصلاً ، فإن الأعلام الغالبة تخالف الأعلام القصدية من حيث إن عَلمية الأعلام الغالبة اتفاقية لم يكن اختصاصها بأشهر أفراد الجنس إلاّ كثرة استعمالها فيه، وذلك لا ينافي في جواز إطلاقها على غيره بخلاف الأعلام القصدية فإنها بسبب كونها موضوعة ابتداء الفرد معين من أفراد الجنس لا يجوز إطلاقها على غيره)).

وبالغلبة التقديرية : لفظ عام لم يستعمل إلا في فرد من أفراده[١] . إذا عرفت هذا.

فقال الجمهور : اللفظ الشريف علم شخصي جزئي ، وإن كان هذا لا يُقال إلاّ في مقام التعليم[٢]، وقال البيضاوي[٣] : يحتمل أن يكون علماً بالغلبة التقديرية ، وعلل ذلك بأمور ثلاثة ، **الأول** : /٩و/ حصول الاشتقاق بينه وبين إله ، وهو التوافق في اللفظ والمعنى ، أي : أن حروف (الله) هي حروف إله ، والمعنى واحد ، لأن معنى لفظ الجلالة : المعبود بحق ، ومعنى إله : عُبد بحق ، فتوافقا في المعنى[٤]. أي ؛ فوجود معنى الاشتقاق المذكور دليل على أنه علم بالغلبة التقديرية[٥] ، وردّهُ الشهاب الملوي[٦] ، بأن هذا المعني– أعني التوافق في اللفظ والمعنى– موجود في الأعلام الشخصية ، مثلاً /٩ظ/ : إذا سُمّي شخص (حجة الإسلام) ، وكان في الواقع كذلك فقد حصل التوافق بينه وبين المعنى الإضافي الذي هو الأصل في اللفظ والمعنى اهـ . المراد منه، أيْ : فلم يلزم من التوافق المذكور نفي العلمية الشخصية[٧] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه ٨٣ .

(٢) قال الصبان في الرسالة الكبرى ٧٦ :((فقال الجمهور : إنه علم ، وُضع للذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد))، وقال الباجوري في حاشية ٢٣ : ((فمعنى اللفظ الشريف لا يقبل التعدد وإن كان هذا لا يقال إلا في مقام التعليم، لأنه يُتوهم من شخص ، التشخيص الجسماني ، وهو مستحيل عليه تعالى ، ولذلك منعوا أن يقال في قولك : الله قادر قضية شخصية و يتوهم من جَزْأ أن له جنساً اندرج فيه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)) .

(٣) هو القاضي : ناصر الدين أبو سعيد بن عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، المتوفى سنة ٦٨٥ ، هـ ، صاحب التفسير الشهير المسمى : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ينظر : طبقات المفسرين للأدنه وي ٢٥٤/١ .

(٤) وهو العبادة بحق ، ينظر : تفسير البيضاوي ٧/١ .

(٥) ينظر : حاشية العلامة الأمير ٧ .

(٦) هو احمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجيري ، الشافعي القاهري ، الأزهري الشهير بالملوي شهاب الدين ، ولد سنة ١٠٨٨ وتوفي سنة ١١٨١ هـ ، من تصانيفه : حاشية على شرح ايساغوجي لزكريا الأنصاري في المنطق ، ينظر : عجائب الآثار للجبرتي ٣٣٥/١-٣٣٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٧٨/١ .

(٧) ينظر : حاشية الشهاب ، ٥٧/١-٥٨ .
وحاصل رد الشهاب : أن حصول معنى الاشتقاق بينه وبين مادة إله لا ينافي العلمية إذ كثيراً ما يُلاحظ في الأعلام معنى أصلي كما في الألقاب لا ينفع إلا بعد تحقق العلمية بالوضع . ينظر : حاشية الباجوري ٢٣ .

وردّهُ شيخنا[١] ، بأنّ هذا إنما يتجه به الرد على البيضاوي لو كانت العلمية محققة[٢] ، أي : والواقع ليس كذلك ؛ لأن الغرض إنا لم نتحقق أنه علم بالوضع ، بل يُحتمل أن /١٠و/ يكون علماً بالغلبة التقديرية[٣] اهـ.

المراد منه وفيه : أنّ ما قاله الشهاب ردٌ للدليل فكأنه يقول : تَخَلُّف المدلولِ عن الدليل في الأعلام الشخصية .

الثاني : إنهُ لو كان اللفظ علماً شخصياً[٤] لم يفد ظاهر ،قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[الأنعام ٣] .

معنى صحيحاً[٥] ؛ لأن المعنى حينئذ : والذات المعينة في السموات وفي الأرض وهو باطل[٦] ، وردّهُ الشهاب الملوي : بأن الجار والمجرور متعلق/١٠ظ/ بـ ﴿ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ ﴾ [الأنعام ٣][٧]،

---

(١) هو العالم النحرير العلامة الأمير محمد المالكي المتوفى سنة ١٢٣٢هـ ، من تصانيفه رسالة في البسملة ،ينظر :معجم المؤلفين ٦٨/٩، إيضاح المكنون ٣٠٧/٣ .

(٢) ينظر : حاشية العلامة الأمير ٧ .
وحاصل رد الأمير للرد : أن محل كون معنى الاشتقاق لا ينافي العلمية الشخصية إذا تحققناها فلو تحققنا أن الله علم بالوضع لم يأت التنافي المذكور ، وصحَّ الرّد من الشهاب الملوي ، والواقع إنا لم نتحقق . ينظر : حاشية الباجوري ٢٤ .

(٣) أي أن لفظ الجلالة عند البيضاوي صار علماً بالغلبة ، ويشعر قوله : ((وصف في أصلهِ)) لكنه لما غلب فدفع بذلك كونه كونه علماً بالوضع لذاته المخصوصة ، وحاصلة إنه لما غلب على ذاته تعالى وصار كالعلم الوصفي أُجري مجراه في صحة وصفة ، وامتناع الوصف به ، لأن إجراء الأوصاف عليه تعالى لا يتوقف على أن يكون له وضعي ، بل يكفي منه أن يكون له ما يجري مجرى العلم للعلم الوضعي مما غلب فيه ينظر:حاشية شيخ زاده ٥٣/١ ،والرسالة الكبرى في البسملة ٧٧-٧٨ .

(٤) أي : لو دلّ على مجرد ذاته المخصوصة ، ولم يكن وصفاً في الأصل لم يفد .

(٥) ينظر : تفسير البيضاوي ٧/١/ ، ٢٩٣ .

(٦) لما فيه من الحلول والتجسيم ، والله منزّهٌ عن ذلك ، ينظر : الرسالة الكبرى في البسملة ٨٠ ، وحاشية الباجوري ٢٥ .

(٧) ينظر : حاشية الشهاب ٦٢/١ . قال الشيخ زاده في حاشيته ٤٦/١-٤٧ : ((والوجه الثاني من الوجوه الدالة على إن الجلالة الجلالة وصف في الأصل ، وأنها لو لم تكن وصفاً بل كان علماً لذاته المخصوصة لما أفاد قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ ﴾ معنى صحيحاً عند حمله على ظاهره ، فإن الظاهر أن يتعلق قوله ((في السماوات)) بلفظ الجلالة ، فلو لم يكن وصفاً في الأصل لما صحَّ أن يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على معنى الفعل حينئذ أصلاً أي لا في الأصل ، ولا في وقت الاستعمال ، فلا يفيد معنى صحيحاً على تقدير حملة على ظاهره . وإن أفاد ذلك على تقدير أن يُحمل

قال شيخنا : وهذا لا يحتاج له بَعدَ قول البيضاوي : ظاهر قوله تعالى، وهو وجيه [١] .

الثالث : إنّ ذاته تعالى من حيث هي ، أي : بقطع النظر عن[٢] أوصافها غير معقولة للبشر، فلا يمكن أن يُدل عليها بلفظ[٣] ، أي : لا يمكن أن يستعملَ فيها أحدٌ لفظاً ، لعدم علمه بها[٤]. لا وردّهُ الشهاب أيضا : بأن الواضع هو الله تعالى[٥] ، قال شيخنا : وهذا الردُّ منه سهو /١١و/ ؛ لأنّ كلام البيضاوي في الدلالة حال استعمالنا ، فكيف يُردُّ عليه بان الواضع هو الله ، بعد قوله : ذات الله لا يمكن أن يدل عليها ، فأنت تراه قد التفت للدلالة ولم يلتفت للوضع ، وإن التفت له لقال : لا يمكن أن يُوضع لها ، نعم لو ردَّ على البيضاوي بأنه يمكن أن يدل عليها بوجه ما بأن نتوصل في الدلالة عليها بأوصافها لكان حسناً فإن قيل : إذا كانت /١١ظ/ هي التي جاءت الدلالة بسببها كانت هي المستعمل فيها اللفظ ، لا في الذات ، قلنا : لا يلزم من كون الصفة جهة دلالة أن تكون هي المستعمل فيها اهـ[٦].

على خلاف ظاهره بأن يجعل قوله : ((في السموات)) متعلقاً بـ (يعلم) وتكون الجملة خبراً ثانياً ، أو يكون الخبر هو الجملة ويكون لفظ الجلالة بدلاً من المبتدأ ، وأما إذا كان وصفاً في الأصل وإن كان ذلك الأصل مهجوراً عن استعماله علماً فحينئذ يصح أن يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الأصل ، فيكون المعنى : هو المستحق للعبادة فيهما كما ذهب إليه أكثر أهل التفسير)) . وقد فصل القول في هذه الآية أبو السعود في تفسيره ١٠٧/٣-١٠٩ . ينظر : فتح القدير للشوكاني ١١٢/٢-١١٤ .

(١) ينظر : حاشية العلامة الأمير ٨ . قال شيخ زاده في حاشيته ٤٧/١ : ((ولما توقف إفادة ظاهر الآية معنى صحيحاً على كون لفظ الجلالة وصفاً في الأصل كان القول بعدم كونه وصفاً في الأصل عدولاً عن الظاهر من غير ضرورة لاستلزامه صرف الآية عن ظاهرها بحملها على احد الوجهين المذكورين سابقاً ، أو يجعل الظرف متعلقاً باسم الله باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عن مفهوم الاسم .. وهو أيضاً خلاف الظاهر)) .

(٢) (عن) مكررة في المخطوطة .

(٣) ينظر : تفسير البيضاوي ٧/١ .

(٤) أي : لا يمكن أن يضعَ البشر عليها علماً شخصياً يدل عليها ، لأن العلم الشخصي يقتضي أن الواضع يعلم الموضوع له بالحقيقة ، فلو كان اللفظ الشريف علماً شخصياً لاقتضى أن البشر يعلمون ذات الله بالكُنْه والحقيقة ، وهذا باطل ؛ إذ عِلم البشر لِكنهِ ذاتهِ وحقيقتها مستحيل ، بل إنما يعلم ذاته بصفاته ، فدل على ذلك إن اللفظ الشريف علمٌ بالغلبة التقديرية ، هذا هو الظاهر في تقدير كلام البيضاوي . ينظر : حاشية شيخ زاده ٤٦/١ ، وحاشية الباجوري ٢٦ .

(٥) ينظر : حاشية الشهاب ٦١/١-٦٢ .

(٦) أي : لا يلزم من كون الصفة جهة الدلالة أنها المسمى ، ينظر : حاشية الأمير ٧-٨ .

المعنى الثالث : قال الشهاب الملوي[١] : لو كان اللفظ الشريف علماً بالغلبة التقديرية لما أفادت الكلمة المشرفة التوحيد[٢] ؛ إذ يصير المعنى عليه : (لا إلهَ إلاّ هذا الأمر الكلي) ، وهي تفيدهُ إجماعاً من غير احتياج إلى قرائن أو عُرف /١٢و/ انتهى[٣] . قال شيخنا : وهذا لا ينهضُ على البيضاوي ؛ لأن عُرفَ الشركة انقطع بالغلبة ، وقوله من غير احتياج إلى قرائن أو عرف غير محتاج إليه ؛ لأن هذا ليس من باب الاحتياج إلى قرائن أو عرف ، لما عرفت من أن الغلبة تقطع عُرف الشركة على أن لا نسلم نفي العُرف العام في الخطابات[٤] . قال الشيخ الملوي : ولأنه يلزم عليه ، أي : على جعله علماً بالغلبة التقديرية /١٢ظ/ استثناء الشيء من نفسه ، إذا أُريد بالإله : المعبود بحق[٥] . وقال غيره : يلزم الكذب إذا أُريد بالإله مطلق المعبود[٦] ، وقد عرفت ردّه مما سبق من أنَّ الغلبة قطعت عُرف الشِّركة ، فلم يلزم استثناء الشيء من نفسه[٧] .

---

(١) رداً على البيضاوي .

(٢) أي لا تفيد التوحيد إلا بالقرائن أو بالعرف . ينظر : حاشية الشهاب ٥٨-٥٩ . قال العلامة الأمير في حاشيته ٨ ((وأعجب من ذلك ردّه بأنه لم يكن عَلماً لم تفد (لا إله إلا الله))) التوحيد مع كون البيضاوي نفسه ذكر هذا البحث في التفسير ، ورده بأن الغلبة قطعت احتمال الشِّركة)) . وينظر : تفسير البيضاوي ٧/١ .

(٣) ينظر : حاشية العلامة الأمير ٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٨ ، قال الباجوري في حاشيته ٢٨ ((فلا يضر الاحتياج إليه في الخطابات ، وذلك كما إذا قال شخص عندي دابة ، وفُهم منها بواسطة العُرف ذات الأربع ، وإن كانت في الأصل كل ما دبَّ على الأرض ، وعلى فرض كون اللفظ عَلماً بالغلبة التقديرية ، وفُهم منه الذات الأقدس بواسطة العُرف فلا يضرُّ تأمَل)) .

(٥) ينظر : حاشية الشهاب ٥٢/١ ، لأنه قد استثنى المعبود بحق من المعبود بحق ، على رأي الشيخ الملوي ، وتفسير الإله بالمعبود بحق تفسير له بحسب المقام ، وأما بحسب الوضع فمعناه المعبود مطلقاً ، لأنه مأخوذ من أَلهَ إذا عُبد. ينظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين ٢٤٠ ، وحاشية الباجوري ٢٨ . وقد ردَّ العلامة الأمير هذا القول بقوله : ((إن البيضاوي ذكر هذا البحث في التفسير وردَّه : بأن الغلبة قطعت احتمال الشِّركة ، وليس هذا من باب الاحتياج إلى قرائن أو عرف ، الذي حكى الإجماع على عدمه في المقولة الثانية من حاشية الشيخ الملوي ، على أن نفي العُرف العام في الخطابات ممنوع، ومن هنا يَرُّد ما ذكره أيضا من لزوم استثناء الشيء من نفسه)) حاشية العلامة الأمير ٨ .

(٦) ما قاله غيره من لزوم الكذب ناشئ من تفسير الإله بمطلق المعبود ، وليس ناشئاً من قول البيضاوي : إن اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية ، كما تُوهمه العبارة ، بل متى فُسرَّ الإله بالمعبود مطلقاً ، لزم عليه ذلك . ينظر : حاشية العلامة الأمير ٨ . وقد يجاب : بأنّ هذا القائل نزَّل تلك المعبودات منزلة العدم ، فلا كذبَ عندئذ ، وهذا مستفاد من عبارة الاستثناء ، والأولى في ردَ هذا القسم لن يقال : إنه يلزم عليه عدم تعيين المثبت ، هل هو معبود بحق أو باطل ؟ ينظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين ٢٤٠ ، وحاشية الباجوري ٢٨.

(٧) هذا رأي الشيخ البيضاوي . ينظر : تفسير البيضاوي ٧/١/ ، وحاشية العلامة الأمير ٨ .

الخاتمة

قد عرفت أنَّ الإعراب الذي سبق هو إعراب الجمهور[١] ، وقال بعضهم : إنَّ الاسم الشريف مبتدأ ، وإلـه خبر مقدم ، ودخلت (لا و إلاّ) لإفادة الحصرِ[٢] /١٣و/ ، وقد عرفت أيضاً مما سبق أنَّ النفي مُنصبٌ على المعبود بحق في الواقع ، وليس مُنصباً على ما في أذهان الكفار كما قيل ، إذ يصير المعنى عليه : لا معبود بحق في أذهان الكفار إلاّ الله[٣] ، وهم لا يقولون بذلك ؛ إذ يقولون : إنَّ المعبودات بحق متعددةٌ ولا يصحُّ الحصر[٤] .

وعرفت إنَّ الاستثناء متصل لا منقطع ، وعرفت توجيه المتصل ، وتوجيه بعضهم أنه / ١٣ ظ / منقطع[٥] .

---

(١) ينظر : الصفحة (٨) من التحقيق .

(٢) وهذا الرأي ينسب إلى الزمخشري . ينظر: إعراب لا إله إلا الله لابن هشام ٢٣ ، وتمهيد القواعد ١٤٣٢/٣ .
وخلاصة رأي الزمخشري : أن (لا إله إلا الله) كلام تام ولا حذف فيه ، ولا يحتاج إلى خبر متقدم ، وإن الأصل (الله إله) مبتدأ وخبر ، كما تقول زيد منطلق ، ثم جيء بأداة الحصر ، وقُدم الخبر على الاسم وُركِّب مع (لا) كما ركَّب المبتدأ معها في نحو : لا رجلَ في الدار ، ويكون (الله) مبتدأ مؤخراً ، و(إله) خبراً مقدماً ، ينظر : مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري ١٢٣-١٢٥ ، تحقيق د . بهيجة باقر الحسيني بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ١٥ .
وقد رد هذا الرأي ابن هشام وغيره ، وحاصل الرّد : بأن (لا) تعمل إلا في نكرة منفية ، واسم الله تعالى معرفة موجبة ، وإنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع (لا) وهي لا يبنى معها إلاّ المبتدأ ، ثم لو كان الأمر كذلك لم يجز نصب لفظ الجلالة في هذا التركيب ، وقد جوّزوهُ ، ينظر : المغني ٢٢٩/٢ ، وتمهيد القواعد /١٤٣٣/٣ .

(٣) ينظر : الصفحة ١٠ من التحقيق .

(٤) لأن المعبود بحق في أذهانهم كاللات والعزى ثابت لا يصح نفيه ، نعم استحقاق العبادة الذي يزعمونه ويعتقدونه منفي في الواقع ، ولعل هذا هوا المراد ب (قيل) الذي أشار إليه الشيخ بقوله : كما قيل ، فإذا حُمل على إن النفي منصب على استحقاق العبادة صحّ ذلك ، لأن المعنى حينئذ استحقاق الإله العبادة الذي في ذهن الكفار منتفٍ في الواقع ، وهذا صحيح لا غبار عليه ، وحينئذ لا يصح الحصر ، لقولهم : إن المعبودات بحق متعددة ، فلا يصحّ حصر المعبود بحق في الله تعالى . ينظر : حاشية الباجوري ٣٠-٣١ .

(٥) ينظر : الصفحة ٩ ، ١١ من التحقيق . أما توجيه بعضهم بأنه منقطع فلم يصرح به فيما تقدم ، وإنما فهم من كلامه فيما مر .

ولما رأى بعضهم التوجيهين ، قال : إنّ الاستثناء ((لا إله إلا الله)) لا متصل ولا منقطع[١]، ويرد بأنهُ لا ثالث للقسمين[٢] ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُميّ ، وعلى آله وسلم ، كلما ذكرك الذاكرون ، وغفل من ذكرك الغافلون .

تمت بحمد الله وعونه وحسنِ توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) أي : أن يكون الاستثناء مفرغاً و (إله) أسم (لا) بني معها ، و (إلا الله) الخبر . ينظر : مسألة في كلمة الشهادة ١٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٥/٢ ، قال ابن هشام في رسالته إعراب لا إله إلى الله ١٨ . ((وهذا منقول عن الشلوبيين فيما علّقه على المفصل ونقله عن الزمخشري في حواشيه ابن عمرون ، وإن كان في المفصل قال غيره ، وذهب إلى إن الخبر محذوف .

(٢) ينظر : المُغْني ٢٢٩/٢ ، وحاشية يس على شرح التصريح ٢٤٦/١ .

قال الدسوقي في حاشيته على أم البراهين ٢٤١ : ((وأما القول بان الاستثناء هنا لا يتصف بالاتصال ولا بالانقطاع ، فلا وجه له ، فإن كان لتوهم إنه لا يقال إن المستثنى بعض من المستثنى منه ، فقد صرحوا قاطبة بتجويز البدلية وإنه بدل بعض، والمراد أنه بدل بعض من مفهوم المستثنى منه ، ولو نظر لمثل هذا المنع إطلاق لفظ الاستثناء ، لأن معناه الإخراج ، وهو فرع لقبول الدخول ، فأعرف الحق ولا تصغ لكل ما يقال)) .

مصـــــادر البحث

الكتب المطبوعة :

- الاستغناء في الاستثناء ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت٦٨٤هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان /ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين /ط١٥ ، ٢٠٠٢م .
- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية و الغربية ، لأدوار فنديك (ت ١٣١٣هـ) ، صححه وزاد عليه : السيد علي محمد البيلاوي، مطبعة الهلال – مصر ، ١٣١٣هـ – ١٨٩٦م .
- إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- التجريد في إعراب كلمة التوحيد ، تأليف العلامة الشيخ علي محمد سلطان القاري (ت١٠١٤هـ) ، قدم له و ضبط نصّهُ وخرّجَ أحاديثه مشهور حسن سلمان ، المكتب الإسلامي – بيرت ، دار عمار – عمّان /ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢ هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د . ت) .
- تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، الشيخ على محمد معرض ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

- تفسير البيضاوي المسمى ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان /ط٤ ، ٢٠٠٨-١٤٢٩هـ.
- التفسير الكبير = مفاتيح الغيب ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي ، الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت /ط٣ ، ١٤٢٠هـ .
- حاشية الشهاب المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (ت١١٨١هـ) دار صادر – بيروت (د . ت) .
- حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري (ت ١٢٧٧هـ) على رسالة الشيخ الفضالي في قول لا إله إلا الله ، طبعة حجرية .
- حاشية الشيخ يس بن زين الدين العلمي ألحمصي على شرح التصريح ، دار الكتب العربية .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد ابن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية – بيرو ت /ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- حاشية العالم النحرير العلامة الأمير على شرح الشيخ الإمام عبد السلام على الجوهرة في علم الكلام (ت ١٢٣٢هـ) ، طبعة حجرية .
- حاشية العلامة المحقق الفهامة الشيخ محمد الدسوقي على شرح أم البراهين، لمحمد السنوسي ، طبعة حجرية .
- حاشية محي الدين شيخ زاده محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجى الحنفي (ت٩٥١هـ) على تفسير القاضي البيضاوي ، ضبطه وصححهُ محمد عبد القادر شاهين ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان / ط١ ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م.

- حليـة البشـر فـي تـأريخ القـرن الثالـث عشـر ، لعبـد الـرزاق بـن حسـن بـن إبـراهيم البيطـار الميداني الدمشقي (ت ١٣٣٥هـ) ، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده : محمد بهجة البيطار ، دار صادر – بيروت / ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- الرسالة الكبرى في البسملة : لمحمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ) ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، وحبيب يحيى المير ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م .
- شرح التسهيل المسمى : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحي الدين محمد بن يوسف بن احمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحقيق : أ.د علي محمد فاخر ، أ.د جابر محمد البراجة ، أ.د إبراهيم جمعة العاجمي ، أ.د جابر السيد مبارك ، أ.د علي السنوسي محمد ، أ.د محمد راغب نزّال ، دار السلام للطباعة والنشر ، جمهورية مصر العربية القاهرة /ط١ ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٩٥٠هـ) ، ط٢ ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .
- شرح الحدود النحوية ، لعبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق زكي فهمي الآلوسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد ، مطبعة الموصل .
- شرح المفصل للزمخشري ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (٦٤٣هـ) قدّم له ووضع حواشيه د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (د . ت) .
- شرح المقاصد ، للعلامة مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني (ت٧٩٣هـ) علق عليه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان /ط١ – ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة / ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- طبقات المفسرين ، لأحمد بن محمد الأدنه وي ، تحقيق سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم والحكم السعودية /ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت ١٢٣٧هـ) ، دار الجيل – بيروت ، لبنان (د . ت) .
- فتح القدير ، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار أبن كثير ، دار الكلم الطيب – دمشق – بيروت /ط١ ١٤١٤هـ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت (د . ت) .
- المسند الصحيح = صحيح مسند ، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت (د . ت)
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ) ، مطبعة سركيس – مصر ، ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م .
- معجم المؤلفين ، لعمر بن رضا بن محمد بن عبد الغني كحالة (ت ١٤٠٨هـ) ، مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع .

- المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، لجنة أحياء التراث الإسلامي في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية .
- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم باشا البغدادي(ت ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، لبنان ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة استانبول ١٩٥١ م .
- همع الهوامع وجمع الجوامع للسيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق ، أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان /ط٢ ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

المخطوطات:

- شرح أم البراهين ، تأليف السنوسي محمد بن يوسف (ت٨٩٥هـ) ، جامعة الملك سعود ، مجموع برقم ٢١٤/ ٨م ، أصول الدين ١/٢١١٣ م .
- العقد الوحيد في كلمة التوحيد لمجهول ، كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً ، جامعة الملك سعود برقم ٢١٤هـ ع ، أصول الدين ١٦٥٩ .

البحوث المنشورة :

- رسالة في إعراب لا إله إلاّ الله لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق د. موسى الشاعر ، بحث منشور على شبكة الإنترنت .
- مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د. بهيجة باقر الحسني ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ١٥ .